Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

النمو الاقتصادي في الاقتصاد الريعي الليبي وإشكالية الاستدامة
تحليل قياسي باستخدام نموذجARDL للفترة (1970–2024)

حسن الهادي الشيباني أحمد موسي الزلعوطي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان / جامعة صبراتة
Ahmed.zalouti@.sabu.edu.ly

Economic Growth in the Libyan Rentier Economy and the Sustainability Problem:
An Econometric Analysis Using the ARDL Model for the Period (1970–2024)

Hassan Alhadi Al.shlbani Ahmed Mousa Al. Zalouti
² Department of Economics, Faculty of Economics, Surman, Sabratha University, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/04/02 تاريخ المراجعة 2026 /05/01 تاريخ القبول:2026/05/14- تاريخ النشر: 2026 /06/02

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات النمو الاقتصادي في ليبيا في ظل اقتصاد ريعي يعتمد بصورة رئيسية على العوائد النفطية، وذلك في إطار إشكالية الاستدامة طويلة الأجل، واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للفترة (1970–2024)، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الإنفاق الحكومي، والتضخم، والبطالة، وسعر الصرف، والقطاعين النفطي وغير النفطي، إلى جانب متغير وهمي لالتقاط الانكسار الهيكلي لعام 2011، وأظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات، كما بينت تقديرات الأجل الطويل أن السياسة المالية وسعر الصرف يمثلان المحركين الرئيسيين للنمو، في حين يؤثر كل من التضخم والبطالة سلبًا على الأداء الاقتصادي، ولم يظهر للقطاع النفطي أثر مستقل مباشر في الأجل الطويل، مما يشير إلى انتقال تأثيره عبر قنوات مالية ونقدية وسيطة، كما أكد نموذج تصحيح الخطأ سرعة تعديل مرتفعة بلغت نحو 92% سنويًا، بما يعكس سرعة انتقال الصدمات داخل البنية الريعية، وتشير النتائج إلى استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الليبي وضعف التحول الهيكلي، بما يطرح تحديات جوهرية أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوصي الدراسة بإعادة توجيه السياسة المالية نحو الاستثمار المنتج، وتعزيز الاستقرار السعري، وتسريع جهود التنويع الاقتصادي لضمان استدامة النمو وتقليل الهشاشة أمام الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، الاستدامة الاقتصادية، نموذجARDL ، السياسة المالية، سعر الصرف، الانكسار الهيكلي.

Abstract

This study examines the dynamics of economic growth in Libya within a rentier economy predominantly dependent on oil revenues, addressing the issue of long-term economic sustainability. Using annual data for the period 1970–2024, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model is employed to estimate the short- and long-run relationships between

GDP and government expenditure, inflation, unemployment, exchange rate, the oil sector, and the non-oil sector, in addition to a dummy variable capturing the structural break of 2011, The Bounds Test confirms the existence of a long-run cointegration relationship among the variables. Long-run estimates indicate that fiscal policy and the exchange rate are the main drivers of growth, while inflation and unemployment exert significant negative effects. The oil sector does not exhibit a direct independent long-run impact, suggesting that its influence is transmitted through fiscal and monetary channels. The error correction model reveals a high adjustment speed of approximately 92% annually, reflecting the rapid transmission of shocks within the rentier structure of the economy, The findings highlight the persistence of the rentier nature of the Libyan economy and the weakness of structural transformation, posing significant challenges to achieving sustainable growth. The study recommends redirecting fiscal policy toward productive investment, strengthening price stability, and accelerating economic diversification to enhance growth sustainability and reduce vulnerability to external shocks.

Keywords: Economic Growth; Rentier Economy; Economic Sustainability; ARDL Model; Fiscal Policy; Exchange Rate; Structural Break

المقدمة:

يُعد تحقيق النمو الاقتصادي المستدام أحد التحديات الجوهرية التي تواجه الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع الأولية والصدمات السياسية والمالية المتكررة. وفي هذا السياق، يشكل النفط منذ سبعينيات القرن الماضي الركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي، إذ يمثل المصدر الرئيس للإيرادات العامة والصادرات والعملات الأجنبية، مما جعل مسار النمو الاقتصادي وثيق الارتباط بتقلبات القطاع النفطي. غير أن هذا الاعتماد الأحادي أفرز نمطًا اقتصاديًا ريعياً اتسم بضعف التنويع الهيكلي، وتضخم دور القطاع العام، وتراجع مساهمة الأنشطة الإنتاجية غير النفطية في الناتج والتشغيل، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى استدامة النمو في الأجل الطويل.

وتشير أدبيات اقتصاديات الموارد الطبيعية إلى أن تحقيق الاستدامة في الاقتصادات الريعية لا يتوقف على حجم العوائد النفطية بقدر ما يرتبط بكيفية إدارتها وتوظيفها في دعم التحول الهيكلي وتنمية القطاعات الإنتاجية. فغياب التنويع الاقتصادي يجعل النمو عرضة للتقلبات الدورية ويحدّ من قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية. وفي الحالة الليبية، تزايدت حدة هذه الإشكالية عقب الانكسار السياسي لعام 2011، حيث انعكست الاضطرابات المؤسسية والمالية بصورة مباشرة على مستويات النمو والاستقرار الكلي، مما أبرز الحاجة إلى تحليل ديناميكيات النمو في إطار يأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية والنقدية والهيكلية مجتمعة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من اعتماد الاقتصاد الليبي بصورة شبه كاملة على العوائد النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي، وما وفرته من تدفقات مالية كبيرة خلال فترات ارتفاع الأسعار، لم يترجم ذلك إلى مسار نمو اقتصادي مستدام أو تحول هيكلي يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج والتشغيل. وقد كشفت الصدمات النفطية والسياسية، ولا سيما بعد عام 2011، عن هشاشة النمو وارتفاع درجة حساسيته للتقلبات الخارجية، مما يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة العوامل المحركة للنمو في الاقتصاد الريعي الليبي ومدى استدامته في الأجل الطويل.

ومن ثم، تتمثل الإشـكالية الرئيسـية للدراسـة في تحليل ما إذا كان النمو الاقتصـادي في ليبيا مدفوعًا بعوامل مالية ونقدية وهيكلية قادرة على دعم الاستدامة، أم أنه يظل معتمدًا على قنوات ريعية قصيرة الأجل تجعله عرضة للتقلبات والصدمات، وذلك من خلال إطار قياسي ديناميكي يميز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الريعي الليبي وتقييم إشكالية استدامته خلال الفترة (1970–2024)، وذلك من خلال:

1– اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته المالية والنقدية والهيكلية.

2– قياس التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل للإنفاق الحكومي، والتضخم، والبطالة، وسعر الصرف، والقطاعين النفطي وغير النفطي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج.ARDL

3– تحليل القنوات التي ينتقل عبرها أثر العوائد النفطية إلى النشاط الاقتصادي، وتحديد ما إذا كان هذا التأثير مباشرًا أم يتم عبر وسطاء ماليين ونقديين.

4– تقييم مدى اتساق مسار النمو الاقتصادي في ليبيا مع متطلبات الاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل في ظل الطابع الريعي والتحولات الهيكلية.

5– استخلاص دلالات سياسية تدعم تعزيز الاستقرار الكلي وتسريع جهود التنويع الاقتصادي بما يحد من هشاشة النمو أمام الصدمات الخارجية.

أهمية الدراسة:

1– الأهمية العلمية: تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة باقتصادات الموارد الطبيعية من خلال تحليل ديناميكيات النمو في اقتصاد ريعي باستخدام إطار قياسي يميز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، ويربط النمو بإشكالية الاستدامة الاقتصادية.

2– الأهمية المنهجية: تعتمد الدراسة على نموذج ARDL الذي يسمح باختبار التكامل المشترك في ظل اختلاف درجات تكامل المتغيرات، مع إدراج متغير وهمي لالتقاط الانكسار الهيكلي لعام 2011، بما يعزز دقة التقدير وموثوقية النتائج.

3– الأهمية التنموية: تسلط الدراسة الضوء على طبيعة النمو في الاقتصاد الليبي ومدى اتساقه مع متطلبات الاستدامة طويلة الأجل، في ظل الاعتماد المرتفع على العوائد النفطية وتقلباتها.

4– الأهمية السياسية: توفر نتائج الدراسة مؤشرات عملية لصناع القرار بشأن ضرورة إعادة توجيه السياسة المالية، وتعزيز الاستقرار السعري، وتسريع جهود التنويع الاقتصادي لتقليل هشاشة النمو أمام الصدمات الخارجية.

5– الأهمية السياقية: تنطلق الدراسة من خصوصية الحالة الليبية كاقتصاد ريعي متأثر بصدمات سياسية وهيكلية ممتدة، مما يجعل نتائجها ذات أهمية خاصة في سياق التحولات الاقتصادية الجارية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على بيانات سنوية، مما قد يحد من التقاط التقلبات قصيرة الأجل بدقة أعلى، كما أن الاعتماد على المتغيرات الكلية الاسمية قد يعكس تأثيرات اتجاه عام مشترك، رغم معالجة ذلك باختبارات التكامل المشترك.

الإطار النظري للدراسة

ينطلق التحليل النظري من اعتبار أن النمو في الاقتصاد الريعي لا يتحدد فقط بعوامل إنتاجية تقليدية، بل من خلال تفاعل ثلاث قنوات رئيسية: القناة المالية، القناة النقدية، والقناة الهيكلية، في ظل بيئة معرضة لصدمات خارجية.

1- القناة المالية (الأساس الكينزي)

في الاقتصاد الريعي تمثل السياسة المالية القناة الأساسية لانتقال أثر العوائد النفطية إلى النشاط الاقتصادي، حيث يرى كينز أن الإنفاق الحكومي يحفز الطلب الكلي عبر آلية المضاعف (Keynes, 1936) وعليه، يتوقع أن يؤثر GOVEXP إيجابياً علىGDP ، خاصة في الأجل القصير.

2- القناة النقدية (الاستقرار السعري وسعر الصرف)

وفق أدبيات النمو الكلي، يؤدي التضخم المرتفع إلى تقويض النمو عبر تقليص الاستقرار السعري (Barro, 2013) كما يمثل سعر الصرف قناة انتقال رئيسية للصدمات الخارجية في الاقتصاد المفتوح(Obstfeld & Rogoff, 1996) في الاقتصاد الليبي، يؤدي تغير سعر الصرف إلى إعادة تقييم العوائد النفطية المقومة بالدولار، ما يجعله متغيرًا محوريًا في تفسير تقلبات الناتج.

3-القناة الهيكلية (المرض الهولندي)

توضح نظرية المرض الهولندي أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يؤدي إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى (Corden & Neary, 1982)

ومن ثم، قد لا يظهر للقطاع النفطي أثر مباشر مستقل على النمو، بل ينتقل تأثيره عبر القناة المالية.

4- ديناميكية سوق العمل (قانون أوكن)

يعكس قانون أوكن العلاقة العكسية بين البطالة والناتج(Okun, 1962) ، بما يجعل سوق العمل مؤشرًا على جودة النمو واستدامته.

5- الصدمات الهيكلية

تشير أدبيات الانكسارات الهيكلية إلى أن الصدمات الكبرى تغير العلاقات الاقتصادية طويلة الأجل(Perron, 1989) ، وهو ما يبرر إدراجD2011

الإطار التحليلي للدراسة

يستند الإطار التحليلي للدراسة إلى تصور مفاده أن النمو في الاقتصاد الريعي الليبي يتحدد من خلال تفاعل القناة المالية، حيث ينتقل أثر العوائد النفطية عبر الإنفاق الحكومي، والقناة النقدية المرتبطة بسعر الصرف والاستقرار السعري، والقناة الهيكلية المتعلقة بدرجة التنويع الاقتصادي، في ظل انكسار هيكلي يعكس التحولات السياسية بعد عام 2011. وبناءً على ذلك، يُستخدم نموذج ARDL لتمييز التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، واختبار ما إذا كان النمو يعكس مسارًا مستدامًا قائمًا على أسس إنتاجية، أم أنه يظل معتمدًا على قنوات ريعية قصيرة الأجل.

الدراسات السابقة:

أولاً: السياسة المالية وديناميكيات النمو في الاقتصادات الريعية

أولت الأدبيات الاقتصادية اهتمامًا واسعًا بدور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات النامية المعتمدة على الموارد الطبيعية. فقد توصلت دراسات قياسية حديثة إلى أن للإنفاق الحكومي أثرًا توسعيًا في الأجل القصير، غير أن استدامة هذا الأثر في الأجل الطويل ترتبط بكفاءة تخصيص الموارد ونوعية الإنفاق (Afonso & Sousa, 2018).كما أظهرت تطبيقات نموذج ARDL في عدد من الاقتصادات النامية أن الإنفاق الاستثماري يسهم في تعزيز النمو طويل الأجل، في حين يكون أثر الإنفاق الجاري أقل استدامة وأكثر ارتباطًا بالدورات الاقتصادية (Nguyen et al., 2021)

وفي الاقتصادات النفطية، بينت دراسات أن العوائد النفطية لا تؤثر في النمو بصورة مباشرة، بل تنتقل آثارها عبر القناة المالية من خلال الموازنة العامة، مما يجعل مسار النمو حساسًا لتقلبات أسعار النفط وتقلبات الإنفاق الحكومي (Al-

(Mulali & Sab, 2020 وتشير هذه النتائج إلى أهمية تحليل القنوات الوسيطة بدل الاقتصار على قياس الأثر المباشر للقطاع النفطي.

ثانياً: التضخم والبطالة واستدامة النمو

تشير الأدبيات إلى وجود علاقة سلبية بين التضخم المرتفع والنمو طويل الأجل، خاصة عند تجاوز معدلات معينة تؤدي إلى زيادة عدم اليقين وتقويض قرارات الاستثمار .(Sarel, 2019) كما أكدت دراسات تطبيقية في الدول النامية أن الاستقرار السعري يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق نمو مستدام، وأن التقلبات التضخمية تضعف كفاءة تخصيص الموارد (Khan & Senhadji, 2020).

أما فيما يتعلق بسوق العمل، فقد أعادت دراسات حديثة اختبار قانون أوكن، وأكدت استمرار العلاقة العكسية بين البطالة والناتج، وإن كانت قوتها تختلف باختلاف طبيعة الهيكل الإنتاجي ومرونة سوق العمل (Ball et al., 2022) وتبرز هذه النتائج أهمية معالجة البطالة الهيكلية باعتبارها أحد القيود الأساسية أمام استدامة النمو الاقتصادي.

ثالثاً: سعر الصرف وانتقال الصدمات في الدول النفطية

ركزت دراسات حديثة على دور سعر الصرف كقناة لانتقال الصدمات الخارجية في الاقتصادات المصدرة للنفط، حيث أظهرت أن تقلبات سعر الصرف تؤثر في النمو والاستقرار الكلي عبر تأثيرها على الإيرادات العامة والتضخم المستورد .(Habib & Kalamova, 2020)كما بيّنت دراسات أخرى أن سوء تقييم سعر الصرف يضعف تنافسية القطاعات غير النفطية ويحد من فرص التنويع، مما يقوض استدامة النمو في الأجل الطويل(Couharde et al., 2019)

رابعاً: المرض الهولندي والتحول الهيكلي

أكدت أدبيات المرض الهولندي أن الاعتماد المفرط على قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد بعيدًا عن القطاعات القابلة للتداول، مما يضعف التنويع الإنتاجي ويجعل النمو عرضة للتقلبات الدورية Bahar & Santos, (2018 وتشير هذه الأدبيات إلى أن استدامة النمو في الاقتصادات الريعية تتطلب إدارة رشيدة للعوائد النفطية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، بدلاً من الاعتماد على توسع مالي دوري مرتبط بأسعار النفط.

خامساً: الانكسارات الهيكلية في الاقتصادات المتأثرة بالصدمات

أوضحت دراسات في منهجية السلاسل الزمنية أن تجاهل الانكسارات الهيكلية يؤدي إلى تقديرات متحيزة في نماذج التكامل المشترك (Perron & Yamamoto, 2019) وفي الاقتصادات التي شهدت صدمات سياسية أو مؤسسية عميقة، تبين أن إدراج متغيرات تمثل التحولات البنيوية ضروري لفهم مسار النمو طويل الأجل وتفسير ديناميكيات الاستقرار.

التحليل النقدي المقارن

رغم اتساع الأدبيات التي تناولت السياسة المالية، والاستقرار السعري، وسوق العمل، وسعر الصرف، والمرض الهولندي في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، فإن معظم الدراسات عالجت هذه المتغيرات بصورة جزئية أو ضمن أطر تحليلية منفصلة، دون بناء نموذج ديناميكي موحد يدمج القنوات المالية والنقدية والهيكلية للنمو في سياق اقتصاد ريعي متأثر بصدمات ممتدة. كما ركزت العديد من الدراسات النفطية على الأثر المباشر للقطاع النفطي في الناتج، متجاهلة آليات الانتقال الوسيطة عبر الموازنة العامة وسعر الصرف. إضافة إلى ذلك، نادرًا ما تم اختبار استدامة النمو في إطار توازني طويل الأجل يأخذ بعين الاعتبار الانكسارات الهيكلية السياسية والمؤسسية.

وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى تجاوز هذا القصور من خلال بناء نموذج ARDL متكامل يختبر العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين النمو ومحدداته، مع التركيز على تحليل قنوات الانتقال الريعية بدل الاقتصار على الأثر المباشر للقطاع النفطي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته المالية والنقدية والهيكلية.

الفرضية الثانية: تؤثر السياسة المالية وسعر الصرف تأثيرًا معنويًا على النمو في الاقتصاد الريعي.

الفرضية الثالثة: يرتبط التضخم والبطالة بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

الفرضية الرابعة: ينتقل أثر العوائد النفطية إلى النمو عبر قنوات مالية ونقدية وسيطة أكثر من كونه تأثيرًا مباشرًا مستقلًا.

الفرضية الخامسة: يكون معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا، بما يعكس وجود آلية تصحيح تعيد الاقتصاد إلى توازنه طويل الأجل في ظل وجود انكسار هيكلي.

الفجوة البحثية:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت اختلالات الاقتصاد الليبي، إلا أن معظمها اتسم بالطابع الوصفي أو اعتمد نماذج انحدار تقليدية لم تميز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل لمحددات النمو الاقتصادي. كما ركزت العديد من الدراسات على تحليل القطاع النفطي أو أدوات السياسة الاقتصادية بصورة منفصلة، دون دمج القنوات المالية والنقدية والهيكلية ضمن إطار قياسي ديناميكي موحد. فضلاً عن ذلك، لم تختبر الأدبيات المتاحة بصورة منهجية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومحدداته في ظل الانكسارات الهيكلية التي أعقبت عام 2011. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال توظيف نموذج ARDL لاختبار التكامل المشترك وتمييز التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، مع إدراج متغير وهمي يعكس التحول الهيكلي لعام 2011، بما يوفر إطارًا تحليليًا أكثر اتساقًا مع خصوصية الاقتصاد الريعي الليبي.

تعريف المتغيرات وقياسها.

– المتغير التابع

1– الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد الليبي خلال سنة معينة، ويُعد المؤشر الكلي الأوسع لقياس مستوى النشاط الاقتصادي وأداء الاقتصاد عبر الزمن. وقد تم قياسه بالقيم الجارية (Current US$) استنادًا إلى بيانات البنك الدولي، بما يعكس الحجم النقدي للنشاط الاقتصادي في ظل هيكل اقتصادي يعتمد بصورة رئيسية على العوائد النفطية المقومة بالدولار الأمريكي.

ويُعد اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية اختيارًا منهجيًا مقصودًا يتسق مع طبيعة الاقتصاد الريعي الليبي، حيث تنتقل الصدمات الخارجية – خاصة تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف – عبر قنوات مالية ونقدية ذات طابع اسمي. إذ تؤدي التغيرات في سعر الصرف إلى إعادة تقييم الإيرادات النفطية المحصلة بالعملة الأجنبية، ومن ثم تنعكس مباشرة على الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار، بما يؤثر في الناتج الكلي عبر آليات انتقال مالية–نقدية.

وعليه، فإن استخدام الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يسمح بالتقاط ديناميكية الانتقال الاسمي للصدمات النفطية وسعر الصرف بصورة أكثر اتساقًا مع الإطار التحليلي للدراسة، في حين أن استخدام الناتج الحقيقي كان سيعزل جانبًا من آلية الانتقال النقدي التي تمثل جوهر تحليل النمو في الاقتصاد الريعي. كما تم التحقق من سلامة التقدير من خلال اختبار التكامل المشترك واختبارات الاستقرار البنيوي، بما يقلل من احتمالية وجود انحدار زائف ناتج عن اتجاه اسمي مشترك.

المتغيرات المستقلة

1– الإنفاق الحكومي(GOVEXP)

يمثل إجمالي الإنفاق العام للدولة، ويُعد مؤشرًا على دور السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي. تم قياسه بالقيم الاسمية السنوية، ويعكس حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، خاصة في ظل الطابع الريعي للاقتصاد الليبي.

2– معدل التضخم(INF)

تم قياس التضخم من خلال معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك(CPI) ، ويستخدم كمؤشر على الاستقرار السعري. ويتوقع نظرياً أن يؤثر التضخم المرتفع سلباً على النمو الاقتصادي من خلال قنوات عدم اليقين وتقليص القوة الشرائية.

3– معدل البطالة(UNEMP)

يمثل نسبة قوة العمل غير العاملة إلى إجمالي قوة العمل، ويستخدم كمؤشر على كفاءة سوق العمل واستغلال الموارد البشرية، ويتوقع أن يرتبط سلباً بالناتج وفق قانون أوكن.

4– سعر الصرف(EXCH)

يمثل سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، ويستخدم لقياس أثر القطاع الخارجي والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، في الاقتصاد الريعي يؤثر تغير سعر الصرف مباشرة على القيمة المحلية للعوائد النفطية، مما يجعله متغيراً محورياً في تفسير تقلبات الناتج.

5- القطاع النفطي(OIL)

يمثل قيمة الإنتاج أو العوائد النفطية السنوية، ويستخدم كمؤشر على حجم النشاط في القطاع الريعي الرئيسي للاقتصاد الليبي.

6- القطاع غير النفطي(OILX) يمثل مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ويُستخدم كمؤشر على درجة التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي.

7– المتغير الوهمي للانكسار الهيكلي D2011

نظرًا لما مثلته أحداث عام 2011 من تحول سياسي واقتصادي عميق في ليبيا، تم إدراج متغير وهمي لالتقاط أثر هذا الانكسار البنيوي ضمن نموذجARDL ، تجنبًا لتحيز تقديرات الأجل الطويل الناتج عن تجاهل الصدمات الهيكلية الكبرى. حيث يأخذ المتغير القيمة (0) للفترة السابقة لعام 2011، والقيمة (1) ابتداءً من عام 2011 وما بعده، بما يسمح بالتقاط تحول دائم في مستوى العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية.

ويستند إدراج هذا المتغير إلى أدبيات السلاسل الزمنية التي تؤكد أن إهمال الانكسارات الهيكلية يؤدي إلى تقديرات متحيزة واختبارات تكامل مشترك مضللة .(Perron, 1989) ويُعد عام 2011 نقطة التحول البنيوية الأكثر عمقًا وشمولًا خلال فترة الدراسة (1970–2024)، إذ ارتبط بتغيرات مؤسسية ومالية ونقدية واسعة النطاق انعكست بصورة مباشرة على مسار الناتج، وسعر الصرف، والإنفاق العام، والاستقرار الكلي.

ورغم إمكانية اختبار انكسارات متعددة باستخدام اختبارات مثلBai–Perron ، إلا أن التركيز في هذه الدراسة انصبّ على تمثيل الصدمة الأكثر جوهرية وتأثيرًا في البنية الاقتصادية، باعتبارها الحدث الذي أعاد تشكيل العلاقات الكلية طويلة الأجل بصورة واضحة. وعليه، فإن إدراج D2011 يعكس تحولًا هيكليًا دائمًا في النظام الاقتصادي، وليس مجرد صدمة دورية أو مؤقتة.

وقد تم إجراء جميع التقديرات والاختبارات القياسية باستخدام برنامجEViews 12 ، بما في ذلك اختبارات الثبات، واختيار رتبة الإبطاء، واختبار الحدود، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، والاختبارات التشخيصية المصاحبة.

- **الصيغة العامة للنموذج**

$$\text{lnGDP}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{GEXP}_t + \alpha_2 \text{INF}_t + \alpha_3 \text{UNEMP}_t + \alpha_4 \text{EXR}_t + \alpha_5 \text{OIL}_t + \alpha_6 \text{NONOIL}_t + \alpha_7 \text{D2011}_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث:

- GDP_t الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مقياس النمو الاقتصادي).
- $GEXP_t$ الإنفاق الحكومي.
- INF_t معدل التضخم.
- $UNEMP_t$ معدل البطالة.
- EXR_t سعر الصرف.
- OIL_t مساهمة القطاع النفطي.
- $NONOIL_t$ مساهمة القطاع غير النفطي.
- $D2011_t$ متغير وهمي يمثل الانكسار الهيكلي لعام 2011.
- ε_t حد الخطأ العشوائي

جدول (1) نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF) لثبات السلاسل الزمنية.

المتغير	(Level) عند المستوى	D(Prob.) عند الفرق الأول	درجة التكامل
GDP	−1.230 (0.655)	−7.500*** (0.000)	I(1)
OIL	−2.140 (0.230)	−9.745*** (0.000)	I(1)
OILX	−2.172 (0.219)	−9.504*** (0.000)	I(1)
UNEMP	− 0.537 (0.875)	−2.687* (0.083)	I(1)*
EXCH	−3.533 (1.000)	−4.246*** (0.008)	I(1)
GOVEXP	−2.545 (0.111)	−6.003*** (0.000)	I(1)
INF	−2.013 (0.281)	−7.326*** (0.000)	I(1)

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى بيانات رسمية (البنك الدولي، مصرف ليبيا المركزي) ومعالجة إحصائية باستخدام برنامج EViews12

ملاحظات:

– القيم بين الأقواس تمثل قيمة الاحتمال(.Prob)

– ***معنوي عند مستوى 1%

– **معنوي عند مستوى 5%

– *معنوي عند مستوى 10%

– * استقرار متغير UNEMP تحقق عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 10% وفق مواصفة الثابت فقط.

تشير نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع في الجدول (1) إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، إذ لم تكن إحصاءات الاختبار معنوية عند المستويات التقليدية للدلالة الإحصائية. في المقابل، أظهرت النتائج استقرار جميع

المتغيرات عند الفرق الأول، مما يدل على تكاملها من الدرجة الأولى I(1) وبالنسبة لمتغير البطالة، تحقق الاستقرار عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 10%، وهو مستوى مقبول في الدراسات التطبيقية للبيانات السنوية وعليه، لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية، مما يبرر استخدام نموذج ARDL في التحليل القياسي للعلاقة طويلة وقصيرة الأجل.

– اختيار رتبة الإبطاء المثلى وفق معيار(Akaike (AIC

قبل تقدير نموذجARDL ، تم تحديد رتبة الإبطاء المثلى باستخدام معيار معلومات Akaike (AIC) لتفادي مشكلة الإفراط في الإبطاءات وضمان ملاءمة النموذج.

الجدول (2) نتائج اختيار رتبة الإبطاء المثلى وفق معيار(AIC)

النموذج المختار	قيمةAIC	المعيار المعتمد
ARDL(2,1,2,1,0,0,1,0)	4.342379	Akaike

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام EViews 12

يبين الجدول (2) أن نموذج ARDL(2,1,2,1,0,0,1,0) يحقق أدنى قيمة لمعيار Akaike للمعلومات(AIC = 4.342379) ، وعليه تم اعتماده كنموذج أمثل للتحليل القياسي.

جدول (3) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل

إحصائية الاختبار	القيمة
F-statistic	41.03776
I(0) عند 5%	2.457
I(1) عند 5%	3.650

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام EViews 12

أظهرت نتائج اختبار الحدود أن قيمة إحصائية F المحسوبة بلغت (41.03776) عند عدد متغيرات(k = 7) وحجم عينة(n = 53) وهي أعلى بكثير من الحد الأعلى للقيمة الحرجة I(1) عند مستوى معنوية 5% (3.650). وعليه، نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة في المستويات، ونستنتج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة في نموذجARDL ، مما يبرر تقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ.

– معادلة الأجل الطويل

$$\ln GDP_t = \theta_0 + \theta_1 GEXP_t + \theta_2 INF_t + \theta_3 UNEMP_t + \theta_4 EXR_t + \theta_5 OIL_t + \theta_6 NONOIL_t + \theta_7 D2011_t + u_t \quad (2)$$

حيث: • $\theta_0, \theta_1, \theta_2, \theta_3, \theta_4, \theta_5, \theta_6, \theta_7$ معاملات الأجل الطويل.

- GDP_t الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مقياس النمو الاقتصادي).
- $GEXP_t$ الإنفاق الحكومي.
- INF_t معدل التضخم.
- $UNEMP_t$ معدل البطالة.
- EXR_t سعر الصرف.
- OIL_t مساهمة القطاع النفطي.

- $NONOIL_t$ مساهمة القطاع غير النفطي.
- $D2011_t$ متغير وهمي يمثل الانكسار الهيكلي لعام 2011.
- $\mathcal{U}_t$ حد الخطأ في الأجل الطويل.

تمثل المعادلة (2) الأثر المستدام لكل متغير على النمو الاقتصادي بعد استبعاد جميع الصدمات قصيرة الأجل.

جدول (4) معاملات الأجل الطويل المقدّرة باستخدامHAC (Newey–West

المتغير	المعامل	Prob.	t-Statistic
GOVEXP	1.2559	0.0000***	6.5899
INF	−0.4461	0.0004***	−3.8457
OIL	−0.4377	0.8044	−0.2494
OILX	−0.2661	0.3241	−0.9991
UNEMP	−3.4470	0.0000***	−5.6762
EXCH	30.1927	0.0000***	6.1115
D2011	24.5159	0.0000***	17.4733
C	5.1017	0.8548	0.1842

ملاحظة: *معنوية عند 10%، **معنوية عند 5%، ***معنوية عند 1%

المصدر: المصدر : إعداد الباحثان باستخدام(HAC – Newey–West) EViews 12

تشـير نتائج الأجل الطويل في جدول (4) إلى وجود علاقة توازنية مسـتقرة بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته المالية والنقدية والهيكلية، حيث أظهرت عدة متغيرات دلالة إحصائية قوية بعد تصحيح الانحرافات المعيارية باستخدامHAC ، مما يعزز موثوقية الاستدلال الإحصائي.

إحصـائيًا، جاء معامل الإنفاق الحكومي (GOVEXP) موجبًا ومعنويًا عند مسـتوى 1($p < 0.01$) %، حيث بلغ 1.2559، بما يدل على وجود تأثير طويل الأجل قوي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي. وتعكس هذه النتيجة هيمنة القناة المالية في الاقتصـاد الريعي الليبي، إذ تنتقل العوائد النفطية إلى النشـاط الاقتصـادي عبر الموازنة العامة أكثر من انتقالها عبر توسـع إنتاجي مباشـر. ويشـير حجم المعامل إلى أن زيادة الإنفاق العام ترتبط بارتفاع ملحوظ في الناتج في الأجل الطويل.

أما التضـخم (INF) فقد ظهر بمعامل سالب ومعنوي إحصائيًا (−0.4461)، مما يشير إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع الناتج في الأجل الطويل. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الاستقرار السعري كشرط أساسي لتحقيق نمو مستدام، حيث يؤدي التضخم المرتفع إلى زيادة عدم اليقين وتقليص القدرة الشرائية وإضعاف قرارات الاستثمار.

وبالنسبة لمعدل البطالة(UNEMP) ، فقد جاء بمعامل سالب وقوي الدلالة (−3.4470)، مما يعكس العلاقة العكسية بين البطالة والناتج وفق قانون أوكن. اقتصاديًا، يدل ذلك على أن ضعف استغلال الموارد البشرية يشكل قيدًا بنيويًا على النمو، ويحدّ من جودة التوسع الاقتصادي في المدى الطويل.

كما أظهر سعر الصرف (EXCH) أثرًا موجبًا ومعنويًا كبيرًا (30.1927)، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على عوائد نفطية مقومة بالدولار. إذ يؤدي تغير سعر الصرف إلى إعادة تقييم الإيرادات النفطية محليًا، مما ينعكس مباشرة

على الإنفاق العام ومستوى النشاط الاقتصادي. ويُعزى الحجم العددي المرتفع للمعامل إلى طبيعة القياس الاسمي للمتغيرات، حيث يعكس وحدة القياس النقدية أكثر من كونه مؤشرًا على قوة تأثير استثنائية. أما المتغير الوهمي لعام 2011 (D2011) فقد جاء موجبًا ومعنويًا للغاية، مما يدل على وجود تحول هيكلي دائم في مستوى العلاقة طويلة الأجل بعد الصدمة السياسية. وتؤكد هذه النتيجة أن إدراج المتغير البنيوي كان ضروريًا لتفادي تحيز التقديرات الناتج عن تجاهل الانكسارات الهيكلية.

في المقابل، لم يظهر كل من القطاع النفطي (OIL) والقطاع غير النفطي (OILX) دلالة إحصائية في الأجل الطويل، وهي نتيجة تحمل دلالة تفسيرية مهمة في سياق الاقتصاد الريعي. إذ يشير ذلك إلى أن مساهمة النفط في النمو لا تتحقق عبر قناة إنتاجية مستقلة طويلة الأجل، بل من خلال إعادة توزيع العوائد النفطية عبر القنوات المالية والنقدية، ولا سيما الإنفاق الحكومي وسعر الصرف. وعند إدراج هذه القنوات الوسيطة في النموذج، يتلاشى الأثر المباشر للقطاع النفطي، مما يعكس اندماج تأثيره داخل البنية المالية–النقدية للاقتصاد.

وبوجه عام، تؤكد نتائج جدول (4) أن النمو الاقتصادي في ليبيا في الأجل الطويل تحكمه بدرجة رئيسية العوامل المالية وسعر الصرف، في حين يشكل التضخم والبطالة قيودًا هيكلية على استدامته، مع غياب أثر إنتاجي مباشر مستقل للقطاع النفطي، وهو ما يتسق مع خصائص الاقتصاد الريعي وأدبيات المرض الهولندي.

– **معادلة الأجل القصير**

$$\Delta \ln GDP_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \beta_j \Delta X_{t-j} + \phi ECM_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (3)$$

حيث: • $X_t = (GEXP_t,\ INF_t, UNEMP_t, EXR_t, OIL_t, NONOIL_t, D2011_t)$

- β_j متجه معاملات الأجل القصير.
- ECM_{t-1} حد تصحيح الخطأ.
- ϕ معامل سرعة التعديل.
- ε_t حد الخطأ.

جدول (5) نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدامHAC

المتغير	المعامل	Prob.	t-Statistic
D(GDP(-1))	0.5081	0.0000***	9.5960
D(GOVEXP)	0.4702	0.1136	1.6184
D(INF)	-0.6789	0.0000***	-4.2814
D(INF(-1))	0.2298	0.1427	1.4967
D(OIL)	7.4137	0.0000***	5.3593
CointEq(-1)	-0.9239	0.0000***	-16.6608

ملاحظة: ***معنوية عند 1%، **معنوية عند 5%، *معنوية عند 10%

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام(EViews 12 (HAC – Newey–West

تؤكد نتائج نموذج تصـــــحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته، حيث جاء معامل تصـحيح الخطأ CointEq(-1) سـالبًا ومعنويًا إحصـائيًا عند مسـتوى 1%، بقيمة بلغت (−0.9239). وتشـير هذه النتيجة إلى أن نحو 92% من الانحرافات قصـيرة الأجل عن مسـار التوازن طويل الأجل يتم تصـحيحها خلال سـنة واحدة، بما يعكس وجود آلية تكيف قوية تعيد الاقتصاد إلى مساره التوازني بسرعة نسبية.

ومن منظور اقتصـــادي، يمكن تفســير ســرعة التعديل المرتفعة في ضــوء الطبيعة الريعية للاقتصــاد الليبي، حيث تنتقل الصـدمات النفطية وتقلبات سـعر الصـرف بسـرعة عبر القناة المالية والموازنة العامة، مما يؤدي إلى اسـتجابة سـريعة في مستويات النشاط الاقتصادي. وعلى خلاف الاقتصادات الإنتاجية التي يعتمد فيها التكيف على استجابات استثمارية وهيكلية تدريجية، فإن الاقتصـــاد الريعي يتميز بمرونة مالية–نقدية أعلى، وهو ما يفســـر معامل التعديل الكبير نســـبيًا. وعليه، فإن ارتفاع سرعة التصحيح لا يُفسَّر بوصفه خللًا قياسيًا، بل يعكس مركزية القناة المالية في ديناميكية التكيف الكلي.

وفيما يتعلق بالديناميكيات قصيرة الأجل، أظهر المتغير D(GDP(-1)) دلالة إحصائية قوية، مما يشير إلى وجود زخم نمو ذاتي يعكس استمرارية جزئية في الأداء الاقتصادي. كما ظهر التضخم بتأثير سالب ومعنوي في الأجل القصير، بما يعكس حســاســية النشــاط الاقتصـــادي للصـــدمات الســعرية وعدم اليقين المرتبط بها. في المقابل، جاء أثر القطاع النفطي موجبًا ومعنويًا في المدى القصـــير، وهو ما يدل على أن تأثير النفط يتخذ طابعًا دوريًا فوريًا أكثر منه أثرًا هيكليًا طويل الأجل، حيث تتجسد الصدمات النفطية سريعًا في الإنفاق العام قبل أن تخضع لمسار التوازن طويل الأجل.

أما التغير في الإنفاق الحكومي، فلم يحتفظ بدلالته الإحصـــائية بعد اســتخدام الانحرافات المعيارية المتســقة(HAC) ، مما يشير إلى أن أثر السياسة المالية يتبلور بصورة أوضح ضمن الإطار التوازني طويل الأجل مقارنة بالتقلبات قصيرة الأجل.

وبوجه عام، تعكس نتائج ECM أن الاقتصـاد الليبي يتمتع بآلية تعديل ديناميكية سـريعة نحو التوازن، غير أن هذه السـرعة تسـتند أسـاسًـا إلى قنوات إعادة توزيع الريع عبر السـياسـة المالية وسـعر الصـرف، أكثر من اعتمادها على تعميق القاعدة الإنتاجية أو توســع هيكلي مســتدام، وهو ما يعزز الاســتنتاج بأن ديناميكية النمو ســريعة التكيف لكنها محدودة الأســاس الإنتاجي طويل الأجل.

جدول (6) مؤشرات جودة النموذج(Model Goodness-of-Fit Indicators)

المؤشر	القيمة
R^2	0.990363
Adjusted R^2	0.986812
F-statistic	278.9339
Prob(F-statistic)	0.000000
Durbin–Watson	2.501342

المصدر : إعداد الباحثان باستخدام EViews 12

تشير مؤشرات جودة النموذج إلى درجة عالية من الملاءمة القياسية، حيث يفسر النموذج نحو 99% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لقيمة R^2 البالغة (0.9903)، كما تؤكد معنوية إحصـــائية F عند مســتوى 1% صـــلاحية النموذج ككل. وتشير قيمة Durbin–Watson البالغة (2.50) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي جوهري في البواقي.

كما يُعزى الارتفاع النسـبي في معامل التحديد إلى اسـتخدام الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الاسـمية، حيث تميل المتغيرات الاسـمية الكلية إلى التحرك في اتجاه عام مشـترك(Common Nominal Trend) ، مما يرفع القدرة التفسـيرية للنموذج

دون أن يعني بالضرورة مبالغة في العلاقة السببية، خاصة في ظل ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك وفق اختبار الحدود (Bounds Test). وبناءً عليه، فإن ارتفاع R^2 يعكس ترابطًا هيكليًا طويل الأجل بين المتغيرات وليس حالة انحدار زائف.

اختبار طبيعية البواقي لنموذج ARDL (Histogram and Jarque–Bera Test)

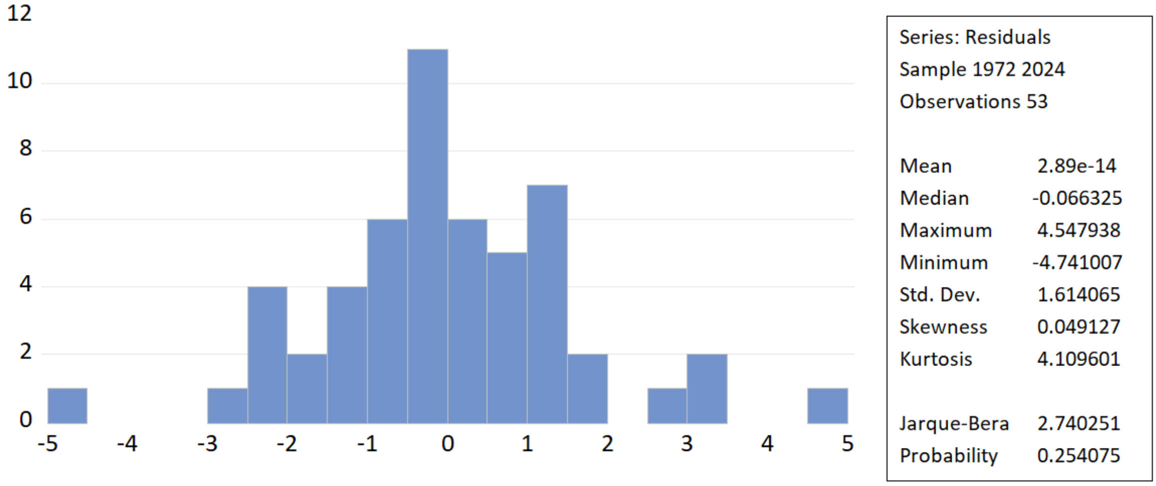

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام EViews 12

تُظهر نتائج اختبار Jarque–Bera أن قيمة الإحصائية بلغت 2.7403 باحتمالية 0.2541، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني عدم رفض فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وعليه، يمكن الاستنتاج أن بواقي نموذج ARDL تتسم بالطبيعية الإحصائية، وهو ما يعزز من موثوقية التقديرات وصحة الاستدلال الإحصائي للنموذج.

كما تشير قيمة الالتواء (Skewness = 0.049) إلى تماثل التوزيع تقريبًا حول المتوسط، في حين بلغت قيمة التفرطح (Kurtosis = 4.109)، وهي قريبة نسبيًا من القيمة النظرية (3) للتوزيع الطبيعي، مما يدعم استنتاج اعتدال التوزيع وعدم وجود انحرافات حادة.

جدول (7) اختبار Breusch–Godfrey للارتباط الذاتي (LM)

الإحصائية	القيمة	الاحتمالية (Prob.)
F–statistic	1.914451	0.1621
Obs*R² (Chi–Square)	5.095088	0.0783

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام EViews 12

تشير نتائج اختبار Breusch–Godfrey للارتباط الذاتي في الجدول (7) إلى أن قيمة إحصائية F بلغت (1.914451) باحتمالية (0.1621)، كما بلغت قيمة $Obs*R^2$ (5.095088) باحتمالية (0.0783). وبما أن القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإننا لا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي حتى الرتبة الثانية. وعليه، يمكن الاستنتاج أن بواقي نموذج ARDL لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، مما يعزز من سلامة التقديرات ودقة الاستدلال الإحصائي، ويؤكد ملاءمة مواصفة الإبطاءات المختارة في النموذج.

جدول (8) اختبار Breusch–Pagan–Godfrey لعدم تجانس التباين

الإحصائية	القيمة	الاحتمالية
F–statistic	4.661796	0.0001
$Obs*R^2$	33.49681	0.0024
Scaled explained SS	26.77278	0.0206

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام12 EViews

تشـير نتائج اختبار Breusch–Pagan–Godfrey إلى رفض فرضـية العدم القائلة بثبات تباين الأخطاء، مما يدل على وجود عدم تجانس في التباين. وبناءً عليه، تم إعادة تقدير النموذج باسـتخدام انحرافات معيارية متسـقة مع عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي(HAC – Newey–West) ، واعتمادها في جميع التقديرات النهائية لضـمان سـلامة الاسـتدلال الإحصائي وعدم تأثر النتائج بالمشكلات القياسية.

شكل (2) اختبار CUSUM لاستقرار معاملات نموذجARDL

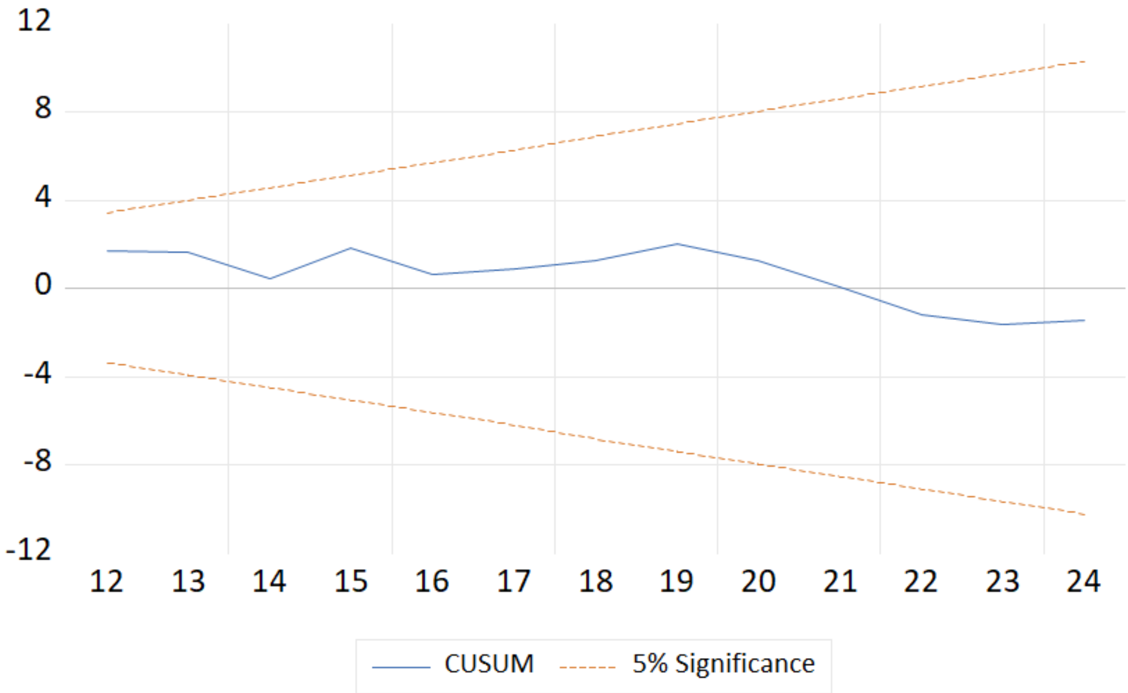

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام EViews 12

تشير نتائج اختبار CUSUM في الشكل (2) إلى أن منحنى التراكم التتابعي لبواقي النموذج يقع بالكامل داخل حدود الثقة عند مسـتوى معنوية 5% طوال فترة الدراسـة، مما يدل على اسـتقرار معاملات نموذجARDL وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة غير ممثلة في النموذج. وعليه، يمكن الاعتماد على التقديرات المستخرجة باعتبارها مستقرة زمنياً.

شكل (3) اختبار (CUSUM of Squares (CUSUMSQ لاستقرار نموذجARDL

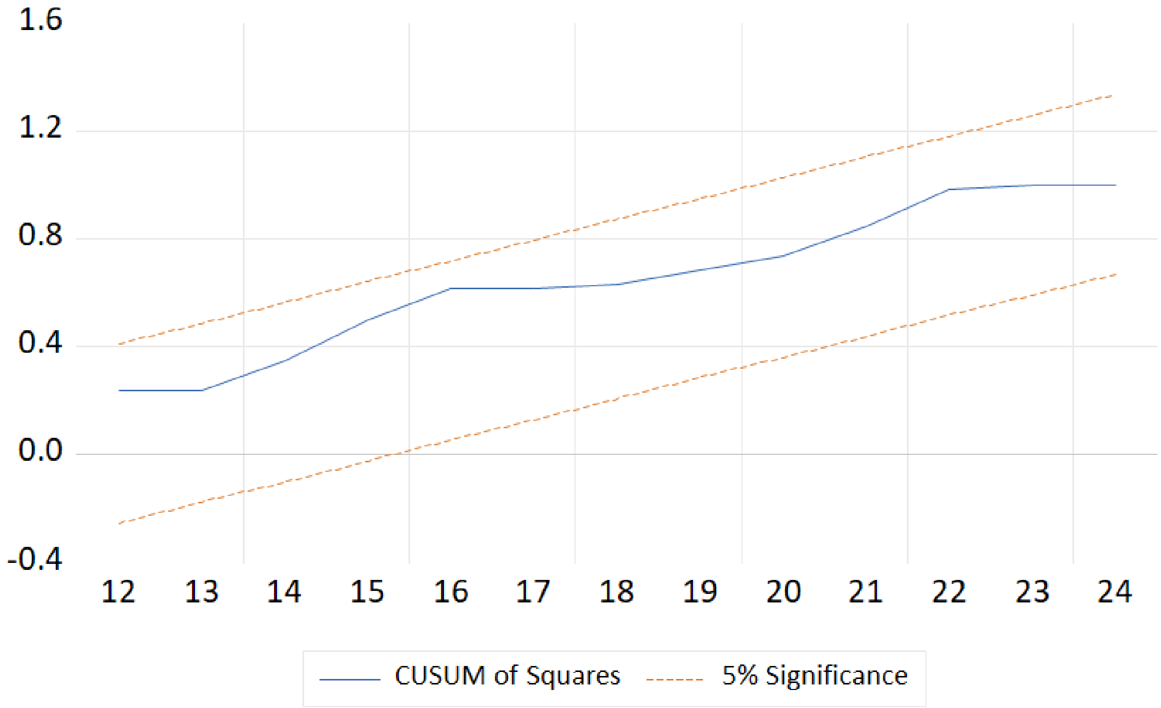

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام EViews 12

يوضح الشكل (3) نتائج اختبار CUSUM لمربعات البواقي(CUSUMSQ) ، حيث يقع المنحنى التراكمي بالكامل داخل حدود الثقة عند مستوى معنوية 5% طوال فترة الدراسة، مما يشير إلى استقرار تباين الأخطاء وعدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية تؤثر على معاملات النموذج. وعليه، يمكن الاستنتاج أن نموذج ARDL يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الهيكلي عبر الزمن.

النتائج والخلاصة الديناميكية والتوصيات

أولاً: النتائج

1- أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته المالية والنقدية والهيكلية، بما يؤكد أن النمو الاقتصادي في ليبيا تحكمه علاقة توازنية مستقرة وليست تقلبات ظرفية عابرة.

2- وكشفت تقديرات الأجل الطويل عن معنوية كل من الإنفاق الحكومي وسعر الصرف والمتغير الوهمي لعام 2011 بعلاقة موجبة مع الناتج، في حين ارتبط كل من التضخم والبطالة بعلاقة سالبة ومعنوية، بما يعكس أثر الاستقرار السعري وسوق العمل في دعم أو تقييد النمو. في المقابل، لم يظهر للقطاع النفطي أثر مستقل مباشر في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن تأثيره ينتقل عبر قنوات مالية ونقدية وسيطة.

3- أما في الأجل القصير، فقد أكد نموذج تصحيح الخطأ وجود آلية تعديل سريعة نحو التوازن، حيث يتم تصحيح نحو 92% من الانحرافات خلال سنة واحدة، وهو ما يعكس سرعة انتقال الصدمات داخل الهيكل الريعي للاقتصاد. كما دعمت اختبارات التشخيص والاستقرار الهيكلي سلامة النموذج القياسي وخلوه من المشكلات الإحصائية الجوهرية.

ثانياً: الخلاصة الديناميكية

تكشف نتائج التحليل أن ديناميكية النمو في الاقتصاد الليبي تُدار أساسًا عبر القناة المالية، حيث تنتقل الصدمات النفطية وتقلبات سعر الصرف إلى النشاط الاقتصادي من خلال الموازنة العامة أكثر من انتقالها عبر توسع إنتاجي مباشر.

ويعكس غياب الأثر المستقل للقطاع النفطي في الأجل الطويل طبيعة النمو الريعي القائم على إعادة توزيع العوائد لا على تعميق القاعدة الإنتاجية.

كما تشير سرعة التعديل المرتفعة في نموذج تصحيح الخطأ إلى استجابة سريعة للصدمات، غير أن هذه الاستجابة تعكس مرونة مالية–نقدية أكثر من كونها مرونة إنتاجية هيكلية. وفي المقابل، يظل التضخم والبطالة من القيود البنيوية التي تحد من جودة النمو واستدامته، مما يؤكد أن مسار النمو الحالي يتسم بالحساسية للتقلبات الخارجية وضعف الأساس الإنتاجي طويل الأجل.

وعليه، يتسم النمو في ليبيا بديناميكية مرتفعة من حيث سرعة التكيف مع الصدمات، إلا أنه يظل هشاً من الناحية الهيكلية في ظل ضعف تعميق القاعدة الإنتاجية غير النفطية.

ثالثاً: التوصيات

استنادًا إلى النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1– إعادة توجيه السياسة المالية نحو الاستثمار الإنتاجي طويل الأجل، خاصة في القطاعات غير النفطية، بما يحدّ من الطابع الدوري للإنفاق المرتبط بأسعار النفط.

2– تعزيز الاستقرار السعري عبر تنسيق فعال بين السياسة المالية والنقدية، بما يقلل من أثر الصدمات التضخمية على النشاط الاقتصادي.

3– تبني برامج إصلاح هيكلي تستهدف تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج والتشغيل.

4– تطوير سياسات سوق العمل لمعالجة البطالة الهيكلية وتحسين مواءمة التعليم مع احتياجات القطاعات الإنتاجية.

5– تحسين إدارة عوائد النفط عبر آليات استقرار مالي تحد من انتقال التقلبات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا لا يزال محكومًا ببنية ريعية تُهيمن فيها القناة المالية على آليات التكيف الكلي، في ظل ضعف التحول الإنتاجي. ورغم وجود علاقة توازنية مستقرة بين الناتج ومحدداته، فإن استدامة النمو تظل مشروطة بمدى القدرة على تحويل العوائد النفطية من أداة إعادة توزيع إلى رافعة استثمارية تدعم التنويع الهيكلي. وعليه، فإن ضمان مسار نمو أكثر استقرارًا يتطلب إصلاحًا ماليًا وهيكليًا يعزز الأسس الإنتاجية طويلة الأجل ويقلل من حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية.

المراجع

Afonso, A., & Sousa, R. M. (2018). Fiscal policy, government spending, and economic growth. Journal of Economic Surveys, 32(2), 482–503.

Al-Mulali, U., & Sab, C. N. (2020). Oil revenues and economic growth in oil-exporting countries. Energy Economics, 85, 104–120.

Ball, L., Leigh, D., & Loungani, P. (2017). Okun's law: Fit at 50? Journal of Money, Credit and Banking, 49(7), 1413–1441.

Bahar, D., & Santos, M. A. (2018). One more resource curse: Dutch disease and export concentration. Journal of Development Economics, 132, 102–114.

Barro, R. J. (2013). Inflation and economic growth. Annals of Economics and Finance, 14(1), 85–109.

Predictive Governance in Digital Enterprises: An LSTM-Enhanced Deep Learning Framework for Economic Optimization of IT Incident Management Using Enriched Process Logs. (2026). Al-Farooq Journal of Sciences, 2(3), 86-113. https://doi.org/10.65405/dctw1z34

Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. The Economic Journal, 92(368), 825–848.

Couharde, C., Delatte, A. L., & Mignon, V. (2019). Exchange rate misalignment and growth. The World Economy, 42(1), 45–72.
Habib, M. M., & Kalamova, M. (2007). Are there oil currencies? The real exchange rate of oil exporting countries. European Central Bank Working Paper No. 839.
Keynes, J. M. (1936). The general theory of employment, interest and money. Macmillan.
Khan, M. S., & Senhadji, A. S. (2001). Threshold effects in the relationship between inflation and growth. IMF Staff Papers, 48(1), 1–21.
Nguyen, C. P., Su, T. D., & Nguyen, T. V. H. (2021). Fiscal policy and long-run growth: Evidence from developing countries. Economic Modelling, 94, 89–101.
Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). Foundations of international macroeconomics. MIT Press.
Tariq Alnnale. (2026).Predictive Governance in Digital Enterprises: An LSTM-Enhanced Deep Learning Framework for Economic Optimization of IT Incident Management Using Enriched Process Logs.DOI: https://doi.org/10.65405/dctw1z34.
Okun, A. M. (1962). Potential GNP: Its measurement and significance. Proceedings of the American Statistical Association, 98–104.
Perron, P. (1989). The great crash, the oil price shock, and the unit root hypothesis. Econometrica, 57(6), 1361–1401.
Perron, P., & Yamamoto, Y. (2019). Testing for structural breaks in time series. Journal of Econometrics, 210(1), 1–20.
Sarel, M. (1996). Nonlinear effects of inflation on economic growth. IMF Staff Papers, 43(1), 199–215.